مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

أيار/ مايو 2013

OCHA

نظرة عامة

حلت في شهر أيار/ مايو ذكرى الشهر السادس على توقيع تفاهمات وقف إطلاق النار التي أنهت فترة شهدت تصعيدا في العمليات القتالية بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. ومثلت تفاهمات وقف إطلاق النار فرصة لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة ويعتبر هذا الشهر أيضا فرصة لإجراء الإحصاء والجرد.

لم تلتزم بعض المجموعات الفلسطينية المسلحة بتفاهمات وقف إطلاق النار واستمر إطلاق القذائف باتجاه جنوب إسرائيل مما أثار مخاوف خطيرة إزاء انتهاك القانون الإنساني الدولي. وقد أدانت الأمم المتحدة مرارا هذه الأفعال بأقوى العبارات. وتضمنت الوسائل التي تبنتها إسرائيل ردا على هذه الهجمات فرض قيود أكثر صرامة على حرية تنقل الأشخاص والبضائع. ولم تستهدف هذه التدابير الصارمة بصورة مباشرة المجموعات المسلحة

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/مصطفى الحلبي، أيار/مايو 2013

مزارع يعمل في أرضه الواقعة في المنطقة المقيد الوصول إليها. غزة.

محتويات التقرير

تحسنّ في الوصول إلى مناطق بحرية وبريّة منذ تشرين الثاني /نوفمبر 2012 3

تحسّن الوصول عند معابر غزة 5

مخاوف إزاء انعدام المسائلة والإجراءات القضائية العادلة في الانتهاكات القانون الدولي خلال الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر 7

دعم نفسي اجتماعي للأطفال في أعقاب الهجوم العسكري "عمود السحاب". 9

موجة من عنف المستوطنين تعقب مقتل مستوطن..... 12

تحويل مسار الجدار في خربة جبارة..... 14

مشروع جديد يعزز قدرة المجتمعات البدوية في المنطقة (ج) على مواجهة التحديات 15

أبرز التطورات

- تحسن في الوصول ولكن ما زال الغموض يكتنف القيود الحالية المفروضة على الوصول إلى الأراضي والبحر.
- إغلاق معظم الشكاوى التي قدمت للسلطات الإسرائيلية في أعقاب الهجوم العسكري «عامود السحاب» دون إجراء تحقيق جنائي.
- التعبير عن المخاوف بشأن إخفاق القوات الإسرائيلية في حماية الفلسطينيين خلال هجمات المستوطنين.
- إعادة ربط مجمّع فلسطيني بباقي الضفة الغربية بعد تحويل مسار الجدار.

أبرز الأرقام في آذار/مارس 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	0
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	460
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	219
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	47
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	81%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

403 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 53% من التمويل

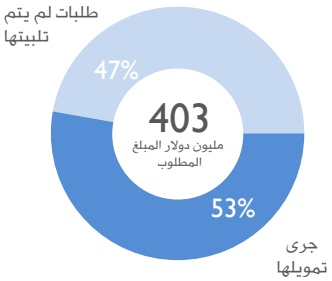

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

المسؤولة عن الهجمات بل تضرر جراءها السكان المدنيون. وبالتالي فقد فاقمت هذه التدابير من مستويات الضعف التي عاني منها السكان وأثارت مخاوف إزاء الحظر المفروض على العقوبات الجماعية المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني.

تضمنت تفاهمات وقف إطلاق النار مؤشرات على أنّ القيود المفروضة منذ زمن على الوصول إلى الاراضي ومناطق صيد الأسماك في البحر قد يتم تخفيفها. وخلال هذا الشهر وسعت السلطات الإسرائيلية منطقة صيد الأسماك التي يُسمح للصيادين الوصول إليها إلى 6 أميال بحرية من الشاطئ – وهو تقدم ملحوظ. ومن شأن توسيع المنطقة إلى 12 ميلا بحريا، وهو ما تعهدت به إسرائيل سابقا، أن يتيح لصيادي الأسماك الوصول إلى أنواع أسماك أكبر قيمة وزيادة المحصول بما يقرب من 65 بالمائة وهو الأمر الوحيد الذي سيُحدث انتعاشا ملموسا لصناعة صيد الأسماك والظروف المعيشية لعائلات صيادي الأسماك التي يبلغ عددها 3,000 عائلة تعتمد على صيد الأسماك.

وطرأ كذلك تحسّن شامل على وصول المزارعين إلى الأراضي الزراعية التي تبعد مسافة 300 إلى 1,500 متر عن السياج الفاصل منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 حيث أفاد المزارعون أنهم تمكنوا من الوصول إلى أراضيهم التي لم يتمكنوا من الوصول إليها منذ سنوات. ولكن بسبب الغموض الذي يكتنف نطاق القيود الحالية وحالة عدم الاستقرار المتواصلة لا يزال الكثير من المزارعين وصيادي الأسماك مترددين في الاستثمار في المناطق التي أصبح الوصول إليها متاحا مؤخرا مما يقلل من الأثر الإيجابي للتسهيلات الأخيرة على الظروف المعيشية للسكان. وما زالت هنالك مخاوف إزاء استخدام القوة لتطبيق القيود المفروضة على الوصول في هذه المناطق. وقد جازف بعض المزارعين معرضين أنفسهم لإطلاق الأعيرة الحية على يد الجيش الإسرائيلي من أجل حصاد محاصيلهم.

ومنذ كانون الأول/ يناير 2012، سهلت السلطات الإسرائيلية دخول كميات ضئيلة من مواد البناء عبر المعابر الرسمية للقطاع الخاص في غزة. بالرغم من ذلك، أغلق المعبر الرسمي الوحيد المخصص لنقل البضائع (كيرم شالوم) 50 بالمائة من الوقت خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ ابريل لأسباب عدة منها ردا على إطلاق صواريخ فلسطينية، مما أدى إلى نقص مؤقت في المواد الأساسية بما في ذلك غاز الطهي والفواكه الطازجة ومنتجات الألبان. وقد تحسن الوضع خلال هذا الشهر بعد فتح المعبر طوال الأيام المحددة تقريبا.

لم تتضمن تفاهمات وقف إطلاق النار أي تسهيلات بخصوص القيود المفروضة منذ زمن طويل على تنقل الأشخاص من غزة وإليها عبر إسرائيل (معبر إيريز). بالإضافة إلى ذلك، فرضت المزيد من القيود خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل واقتصر التنقل على الحالات الإنسانية الطارئة والمسافرين الأجانب فحسب. وبالرغم من رفع هذه القيود الإضافية خلال شهر أيار/مايو فقد ساء وضع الوصول إلى قطاع غزة من الجنوب بعد إغلاق معبر رفح بصورة غير رسمية لمدة أسبوع تقريبا على يد مسؤولين أمنيين مصريين بعد حادث اختطاف في شبه جزيرة سيناء.

ولم يتمّ حتى الآن تحقيق المسائلة على الرغم من مرور ستة أشهر على وقف إطلاق النار وما أبلغ عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي اقترفها كل من إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة خلال الأعمال العدائية في تشرين الثاني /نوفمبر 2012. وتفيد المعلومات المتوفرة أنّ كلا الجانبين أخفقا في فتح تحقيقات في حالات قتل أو إصابة المدنيين التي وقعت خلال الأعمال العدائية.

وبالرغم من تحقيق بعض التقدم في بعض المجالات خلال الأشهر الستة الماضية ما زال الوضع في غزة غير مستقر، وهنالك استياء متزايد في أوساط سكان غزة بسبب انعدام أي تحسن ملموس في حياتهم اليومية، وخصوصا فيما يتعلق برفع القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والبضائع الضرورية من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتحسين مستوى الأمن الغذائي وخفض الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

هنالك بعض الخطوات الملموسة التي يمكن أن تتخذها إسرائيل فوريا في هذا المجال – وهي خطوات من شأنها أن تحقق تحسنا فوريا في الوضع الإنساني في قطاع غزة وفي الوقت ذاته تأخذ بالحسبان المخاوف الأمنية الإسرائيلية. وتتضمن هذه الخطوات تطبيق تسهيلات ملموسة على القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والبحر والسماح بنقل البضائع وتنقل الأشخاص بين غزة والضفة الغربية لأكبر قدر ممكن، بما ينسجم مع الشروط المنصوص عليها في القانون الدولي.

وهنالك خطوة طارئة أخرى يجب على كل من السلطات الإسرائيلية والسلطات المحلية في قطاع غزة اتخاذها؛ ألا وهي مسائلة الأشخاص الذين انتهكوا القانون الدولي الإنساني. ويجب إجراء تحقيقات في الشكاوى بصورة تمتثل لمعايير الاستقلالية، وعدم التحيز، والشمولية، والسرعة، والفاعلية، والشفافية، كما ويجب إزالة جميع الحواجز المادية والإجرائية التي تعيق تطبيق إجراءات قضائية منصفة.

لقد مثّل وقف إطلاق النار فرصة حقيقية لتغيير الوضع على الأرض لمصلحة السكان المدنيين في غزة وجنوب إسرائيل، ويجب عدم تضييع هذه الفرصة.

تحسنّ في الوصول إلى مناطق بحرية وبريّة منذ تشرين الثاني / نوفمبر 2012

الغموض ما زال يكتنف القيود الحالية

منذ توقيع تفاهمات وقف إطلاق النار في تشرين الثاني /نوفمبر 2012 بين إسرائيل وحماس (اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر) أتيح للمزارعين وصيادي الأسماك وصولا أكبر لمناطق كان الوصول إليها محظورا مقارنة بالفترة السابقة. بالرغم من ذلك ما زالت القيود المتبقية إلى جانب حالة الغموض وعدم الاستقرار تقوض ظروف السكان المعيشية.

وسّعت الحكومة الإسرائيلية هذا الشهر مناطق صيد الأسماك المسموح للصيادين الوصول إليها إلى 6 أميال بحرية من الشاطئ. وقد كانت حدود الستة أميال بحرية قد طبقت في السابق في سياق تفاهمات وقف إطلاق النار في 21 تشرين الثاني /نوفمبر 2012 ولكن الحكومة الإسرائيلية علقت هذا التوسيع في 21 آذار/مارس 2013 «ردا» على إطلاق المجموعات الفلسطينية المسلحة للصواريخ. وقد تسبب تطبيق قيود غير منتظمة على الوصول إلى البحر خلال الفترة الأخيرة إلى خشية الصيادين من عدم تمكنهم من جني أرباح استثماراتهم بعد تخفيف القيود في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.[1]

وتفيد منظمة الأغذية والزراعة أنّ توسيع منطقة الصيد إلى 6 أميال بحرية أدى إلى تحقيق إنجازات اقتصادية واضحة. وبالرغم من أن صيادي الأسماك خسروا ثلثي موسم السردين (نيسان/ابريل–حزيران/يونيو) فإنّ توسيع منطقة الصيد إلى 6 أميال بحرية في 21 أيار سمح للصيادين بالوصول إلى قطعان السردين في مياه أعمق خلال جزء من هذا الشهر. وقُدر مجمل محصول الصيد هذا الشهر بحوالي 475 طن، أي أعلى بنسبة 76 بالمائة من رقم شهر أيار عام 2012 (269 طن)، عندما كانت الحدود المسموح الصيد فيها 3 أميال بحرية. بالرغم من ذلك ما زال محصول صيد الأسماك في أيار/

**Information for this piece was provided by OHCHR and FAO, on behalf of the Protection Cluster and Food Security Clusters, respectively.*

مايو 73 بالمائة فحسب من متوسط محصول الصيد (655 طن) خلال الفترات التي استطاع فيها الصيادون الوصول إلى مناطق صيد الأسماك بانتظام في نطاق 6 أميال بحرية (من 2006 إلى 2009).

وما زال الغموض كذلك يكتنف الوصول إلى الأراضي الواقعة على طول السياج الذي يفصل إسرائيل عن غزة. وقبيل تشرين الثاني /نوفمبر 2012 كانت إسرائيل تفرض منطقة «حرام» على طول السياج أعلن رسميا أنها تشتمل المناطق التي تقع في نطاق 300 متر من السياج، ولكنها في الواقع فُرضت على المناطق الواقعة في نطاق 500 من السياج. بالإضافة إلى ذلك كان الوصول إلى مناطق تتجاوز بعدة أمتار هذا النطاق خطرا بسبب حوادث إطلاق النار على يد القوات الإسرائيلية. ومنعت هذه الظروف أو أعاقت الوصول إلى 35 بالمائة من الأراضي الزراعية في غزة.

وفي أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني أبلغ منسق أعمال الحكومة الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية المنظمات الإنسانية في عدة مناسبات أنّه يُسمح للمزارعين الوصول إلى مناطق تبعد عن السياج 100 متر مشيا على الأقدام.[2] بالرغم من ذلك نفى الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي هذه المعلومات وأشار إلى أنّ الوصول محظور إلى المناطق التي تقع في نطاق 300 متر من السياج.[3] وحاليا لا تتوفر أي معلومات منشورة توضح السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالوصول إلى المناطق الواقعة على طول السياج إضافة إلى عدم توفر أية آلية تنسيق معروفة للسكان. ويفيد العديد من المزارعين أنهم يعتمدون على ما يشاهدونه أو يسمعونه من الآخرين لتحديد المناطق التي يستطيعون الوصول إليها وهو ما يسهم في زيادة الشعور بعدم الاستقرار وانعدام الوضوح فيما يتعلق بالوصول في المستقبل واستدامة مصادر كسب العيش.

تفيد تقارير الرصد والتحليل الأولية التي أعدتها مجموعة الحماية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 أن المزارعين في معظم المناطق لا يستطيعون الوصول إلى مناطق تقع في نطاق 300 متر من السياج.

وتفيد تقارير الرصد والتحليل الأولية التي أعدتها مجموعة الحماية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أن المزارعين في معظم المناطق لا يستطيعون الوصول إلى مناطق تقع في نطاق 300 متر من السياج.[4] وفي المناطق القليلة التي سمح فيها للمزارعين الوصول داخل المناطق الواقعة في نطاق 300 متر من السياج (عادة في نطاق 200 متر من السياج) حظر عليهم إدخال المعدات كالجرارات مما جعل بعض الأراضي غير صالحة للزراعة نظرا لضرورة ما تتطلبه من إعادة تأهيل قبل فلاحتها. وفي بعض الحالات أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنّ المزارعين أدخلوا المعدات إلى مناطق تقع في نطاق 300 متر من السياج كي يتمكنوا من تأهيل الأرض لفلاحتها مما جعلهم عرضة لخطر إطلاق النار.

ولكن بشكل عام طرأ تحسّن على وصول المزارعين إلى المناطق التي تبعد مسافة 300 إلى 1,500 متر عن السياج في غزة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وأصبح بعض المزارعين في بعض المناطق الآن قادرين على الوصول إلى أراضيهم التي لم يتمكنوا من الوصول إليها منذ سنوات. وفي مناطق أخرى يفيد بعض المزارعين أنّه أصبح بمقدورهم الوصول إلى أراضيهم بوتيرة أكبر والبقاء فيها لفترة أطول أو إحضار العمال لمساعدتهم. ويفيد المزارعون والرعاة أيضا أنهم يشعرون أكثر أمنا أثناء عملهم في أراضيهم.

وفي بعض الحالات أفاد المزارعون أنهم تكلفوا ديونا طائلة من أجل فلاحة أراضيهم التي سمح بالوصول إليها مؤخرا. بالرغم من ذلك، يفيد مزارعون آخرون أنّهم بعد أنّ شهدوا محاصيلهم تدمر مرة تلو الأخرى في الماضي يغلب عليهم التردد في استثمار مبالغ كبيرة لخوفهم من تردي الأوضاع الأمنية وإعادة تشديد القيود على الوصول. وطلب المزارعون حضورا ورصدا مستمرين في المناطق التي سمح الوصول إليها حديثا وخصوصا خلال موسم الحصاد. ويؤكد المزارعون وغيرهم بصورة منتظمة على حاجتهم إلى الدعم في مواد الزراعة كالحبوب والبنى التحتية كي يتمكنوا من استغلال الأراضي التي أصبح الوصول إليها متاحا.

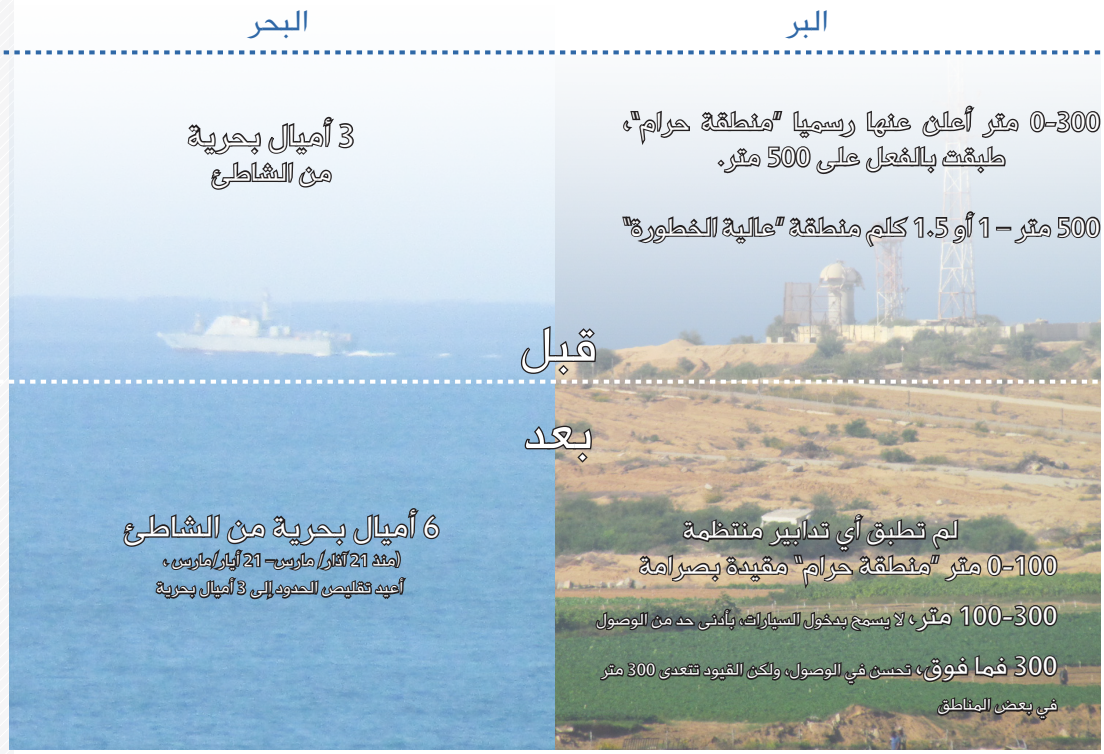

كما أنّ المزارعين واصلوا التعبير عن خشيتهم على أنفسهم وأمنهم الجسدي بسبب إطلاق النار المتواصل على يد الجيش الإسرائيلي من أجل فرض القيود. ومنذ سريان مفعول اتفاق شهر تشرين الثاني/نوفمبر قتل أربعة مدنيين فلسطينيين[5] وأصيب 108 أشخاص آخرين من بينهم 22 طفلا في المناطق المقيد الوصول إليها. ووقعت معظم هذه الحالات في مناطق تقع في نطاق 300 متر من السياج خلال الشهر الذي أعقب وقف إطلاق النار. ومن بين الخسائر البشرية، كان أحد القتلى و10 من المصابين على الأقل من المزارعين، في حين أنّ ثلاثة من المصابين كانوا عمالا يجمعون الخردة المعدنية ومصاب آخر هو راع كان يرعى قطيع ماشيته. إضافة إلى ذلك يعتبر وجود مخلفات الحرب من المتفجرات أحد المخاوف المستمرة.

تحسّن الوصول عند معابر غزة

عقب إجراءات متوالية من تكثيف القيود

طرأ تحسن على معبر كيرم شالوم ومعبر إيريز مقارنة بالأشهر الماضية إذ فتحت هذه المعابر في جميع الأيام المجدولة خلال شهر أيار/مايو 2013 باستثناء يومي 14 و 15 أيار/مايو بسبب الأعياد الإسرائيلية. ويعقب هذا التحسن شهرين من القيود المكثفة على تنقل الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه.

وإجمالا، كان الوصول إلى غزة خلال الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بين حماس وإسرائيل متفاوتا، فبعد تطبيق تسهيلات أولية محدودة للسماح بدخول صادرات الحصى إلى غزة أغلقت السلطات الإسرائيلية معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) في مناسبات عدة. وأبرزت فترات الإغلاق هذه ضعف السكان الذين يعتمدون على معبر وحيد لدخول البضائع من إسرائيل وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي أواخر كانون الأول/يناير 2012 بدأت إسرائيل بالمصادقة على دخول 20 شحنة من الحصى يوميا للقطاع الخاص. وتعتبر هذه الشحنات، الشحنات الأولى التي سمح بدخولها للقطاع الخاص منذ بداية الحصار في حزيران/يونيو 2007. ومنذ حزيران/يونيو 2007 سمحت إسرائيل بدخول كمية محدودة من مواد البناء عبر معبر كيرم شالوم ولكنها مخصصة للمشاريع الدولية المصادق عليها فحسب. وما يزال استيراد مواد البناء الأخرى كالإسمنت وقضبان الحديد محظورا على القطاع الخاص عبر معبر كيرم شالوم. وعلى غرار ذلك، بدأت السلطات المصرية بالسماح بدخول مواد البناء عبر معبر رفح لسلسة من المشاريع التي مولتها حكومة قطر حصريا. ويشار إلى أنّ معبر رفح لم يستخدم لنقل البضائع منذ آب/اغسطس 2005 باستثناء عدد محدود من المواد الإنسانية معظمها أدوية.

بالرغم من ذلك بداية من أواخر شباط/فبراير 2013 أغلقت إسرائيل معبر كيرم شالوم أربع مرات ردا على إطلاق القذائف على يد مجموعات فلسطينية مسلحة باتجاه جنوب إسرائيل. وأدت هذه الإغلاقات إلى جانب عدد من الأيام التي أغلق فيها المعبر بسبب الأعياد الدينية في إسرائيل إضافة إلى الأيام التي يغلق فيها المعبر بانتظام إلى إطالة فترة إغلاق معبر كيرم شالوم في عدة مناسبات. وفي الفترة ما بين 27 شباط/فبراير و 30 نيسان/ابريل أغلق معبر كيرم شالوم 37 يوما من بين 63 يوما (من بينها 13 يوما أغلق خلالها المعبر ردا على إطلاق الصواريخ، وستة خلال الأعياد، و18 يوما أغلق فيها خلال عطل نهاية الأسبوع).

وأدى إغلاق معبر كيرم شالوم بصورة متكررة وغير منتظمة إلى نقص في المواد الأساسية بما في ذلك غاز الطهي والفواكه الطازجة ومنتجات الألبان، التي تمثل 40 بالمائة من مجمل البضائع التي تدخل إلى غزة. وحظر كذلك تصدير عدد من المحاصيل الزراعية النقدية بما فيها البندورة الصغيرة (تشيري) والأعشاب وأزهار الزينة مما أدى إلى تضرر الظروف المعيشية لعدد من مزارعي غزة. وخلال موسم تصدير الفراولة الأخير (كانون الأول/ديسمبر 2012-شباط /فبراير2013) لم يُصدر عبر معبر كيرم شالوم سوى 24 بالمائة من مجمل الكمية التي صدرت خلال الفترة ذاتها في موسم عام 2007-2006 قبل فرض الحصار. وتأثرت مشاريع البناء الدولية كذلك خلال فترات الإغلاق الأخيرة مما أدى إلى تأخيرات وزيادة تكاليف تنفيذ المشاريع.

نظرا إلى إغلاق جميع المعابر البرية الأخرى بين إسرائيل وقطاع غزة في الفترة ما بين 2007 و 2010 يعتمد دخول البضائع إلى غزة على العمل المنتظم لمعبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم).

نظرا إلى إغلاق جميع المعابر البرية الأخرى بين إسرائيل وقطاع غزة في الفترة ما بين 2007 و 2010 يعتمد دخول البضائع إلى غزة على العمل المنتظم لمعبر كيرم شالوم. ويعتبر هذا الأمر مهما على وجه الخصوص نظرا لحقيقة أنّ معبر كيرم شالوم يعمل بقدرة تشغيلية مخفضة مقارنة بمعابر البضائع الأخرى بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. يعمل معبر كيرم شالوم بين يومي الأحد والخميس من الساعة السابعة صباحا وحتى الرابعة والنصف بعد الظهر في حين أنّ معابر الضفة الغربية التجارية الأربعة مع إسرائيل – ترقوميا وبيتونيا والجلمة والطيبة تعمل ساعات أطول خلال الأسبوع، بعضها تعمل حتى الساعة العاشرة ليلا و جميعها تعمل يوم الجمعة مما يتيح وصولا أكبر للبضائع والسلع.

وعلى غرار معبر كيرم شالوم، خُفض العمل عند معبر إيريز بصورة مشابهة في عدد من المناسبات منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار. وخلال الإغلاق الاستثنائي في الفترة بين أواخر شباط وحتى نيسان اقتصر العبور على الحالات الإنسانية والأجانب، وفي بعض الأيام شمل أيضا حاملي بطاقة الضفة الغربية والقدس الشرقية المغادرين من غزة. ومنع خلال هذه الفترة عبور رجال الأعمال الفلسطينيين و أي حالة طبية غير حرجة. وبالتالي انخفض معدل العبور الشهري

من 5,000 مغادر من غزة تقريبا عبر معبر إيريز خلال شهر كانون الثاني وشباط ، إلى 4,300 في آذار و4,500 في نيسان.

إضافة إلى ذلك فرضت قيود على الوصول إلى غزة من الجنوب. في الفترة ما بين 17 و 22 أيار/مايو أغلقت السلطات المصرية معبر رفح بصورة غير رسمية في أعقاب اختطاف سبعة من أفراد القوات المصرية على يد مجموعة مسلحة في شبه جزيرة سيناء. ويعتبر معبر رفح نقطة العبور الوحيدة إلى العالم الخارجي في ظل القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين عبر معبر إيريز مع إسرائيل. وبعد إعادة فتح المعبر تمكن ما يقرب من 4,500 مسافرا فلسطينيا كانوا عالقين على الجانب المصري من العبور إلى غزة وأتاح لما يزيد عن 5,000 آخرين، من بينهم حالات طبية، الخروج من غزة خلال الأسبوع التالي. ومنذ 19 أيار/مايو فرضت السلطات المصرية إغلاقا غير رسمي على معبر نيتسانا وهو المعبر التجاري الرسمي الرئيسي بين إسرائيل ومصر الذي استخدم أيضا لتسهيل نقل الوقود الذي تبرعت به قطر لغزة. ومنذ 22 آذار/مارس 2013 لم يتمّ نقل أي شحنة إضافية من الوقود بسبب الوضع الأمني في سيناء.

مخاوف إزاء انعدام المسائلة والإجراءات القضائية العادلة في الانتهاكات القانون الدولي خلال الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر

بعد مضي ستة أشهر على الهجوم العسكري الإسرائيلي «عامود السحاب» لم يتمّ حتى الآن تحقيق المسائلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي أبلغ عن أنّ كل من إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة ارتكبتها خلال الأزمة. في الفترة ما بين 14 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 قُتل ما لا يقل عن 174 فلسطينيا، وستة إسرائيليين في غزة وجنوب إسرائيل. من بين الفلسطينيين القتلى 101 مدنيا منهم 14 امرأة و 36 طفلا. ومن بين القتلى الإسرائيليين كان أيضا أربعة مدنيين. وأصيب 1,046 فلسطينيا و239 إسرائيليا معظمهم من المدنيين. ودمر في قطاع غزة 382 منزلا أو لحقت بها أضرار جسيمة.

إنّ الإخفاق في فتح تحقيقات فاعلة في حالات قتل وإصابة المدنيين والأثر التراكمي للعوائق المادية والإجرائية التي تعيق سعي الضحايا للحصول على تعويض عن الأذى الذي تعرضوا له يثير مخاوف خطيرة إزاء المسائلة والحق في تحقيق العدل والإجراءات القضائية المنصفة. ويجب على كل من السلطات الإسرائيلية والسلطة القائمة في قطاع غزة اتخاذ تدابير طارئة لضمان إجراء تحقيقات في الشكاوى بصورة تمتثل لمعايير الاستقلالية، وعدم التحيز، والشمولية، والسرعة، والفاعلية، والشفافية، كما ويجب إزالة جميع الحواجز المادية والإجرائية التي تعيق تطبيق إجراءات قضائية منصفة.

إغلاق معظم الشكاوى التي قدمت للسلطات الإسرائيلية دون إجراء تحقيق جنائي. ومعيقات تعرقل قدرة الفلسطينيين على السعي للحصول تعويضات

وثقت منظمات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية ودولية حوادث قُتل فيها مدنيون أو أصيبوا أو ألحقت أضرار بممتلكاتهم على يد القوات الإسرائيلية بصورة تخالف القانون الدولي الإنساني خلال الأيام الثمانية من الصراع. وقدمت بعض المنظمات في غزة مساعدة قانونية لتمكين الضحايا من السعي لتحقيق المسائلة من خلال فتح تحقيقات جنائية والحصول على تعويضات عن الضرر الذي لحق بهم. بالرغم من ذلك هنالك مخاوف خطيرة من أن إسرائيل لم تتخذ بعد إجراءات ملائمة للتحقيق في هذه المزاعم وضمان المسائلة عنها وتقديم تعويضات ملائمة للضحايا.

*المعلومات الواردة في هذا القسم حول إجراءات السلطات الإسرائيلية قدمها مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بناء على تحديث صدر عن مجموعة الحماية في 21 أيار/مايو 2013.

وقدمت منظمات حقوق الإنسان في غزة 96 شكوى للجهاز القضائي التابع للجيش الإسرائيلي بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني خلال أزمة شهر تشرين الثاني/نوفمبر ودعت إلى فتح تحقيقات فيها. وفي 11 نيسان/أبريل 2013 نشر النائب العام للجيش الإسرائيلي، المسؤول عن فحص هذه الشكاوى والتحقيق فيها، نتائج فحصه لشكاوى انتهاك حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر. وذكر أنّه فيما يقرب من 65 حادثة من الحوادث لم يجد أساسا لفتح تحقيق جنائي. وفي معظم الحالات لم يورد النائب العام للجيش الإسرائيلي أي معلومات تبرر قرار إغلاق القضايا. وفي الحالات التي قدم فيها مبررا فقد كان هذا المبرر عاما ولا يشتمل على توضيحات ذات مغزى. وما زال قرار فتح تحقيقات جنائية فيما يقرب من 15 حادث آخر معلقا.

وحتى هذا التاريخ رد النائب العام للجيش الإسرائيلي خطيا على 25 شكوى قدمتها منظمات حقوق الإنسان في غزة وذكر في 11 حالة أنّ القضية قيد البحث، وفي 14 حالة أخرى أفاد أنّه لا يوجد دليل يبرر فتح تحقيق جنائي. ومرة أخرى، كانت المعلومات المقدمة عامة وغامضة.

ومن بين القضايا التي أغلقت دون فتح تحقيق جنائي قضية عائلة الدلو التي استهدف منزلها ودمر بغارة جوية إسرائيلية في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 مما أدى إلى مقتل 12 شخصا من بينهم خمسة أطفال وأربع نساء. وردا على هذه القضية أفاد النائب العام للجيش الإسرائيلي أنّ الغارة استهدف "إرهابيا كبيرا وعددا من الإرهابيين الآخرين" وأنّ نطاق الأذى الذي لحق بالمدنيين لم يكن متوقعا. بالرغم من ذلك لم يتم تقديم أي تفاصيل تقوم على حقائق لدعم هذه المزاعم. ولم تكتشف منظمات حقوق الإنسان التي تحقق في هذه الحادثة أي معلومات تشير إلى أنّ هدفا عسكريا تمّ استهدافه ولا يوفر رد النائب العام للجيش الإسرائيلي أي تفاصيل يمكن استخدامها للتحقق من هذا الادعاء. إضافة إلى ذلك، بالنظر إلى أنّ منزل العائلة المكون من ثلاثة طوابق انهار بالكامل وأنّ العديد من المنازل المجاورة لحقت بها أضرار لا يفسر رد النائب العام للجيش الإسرائيلي كيف أنّ الأذى الذي لحق بالمدنيين لم يكون متوقعا.

يجب على كل من السلطات الإسرائيلية والسلطة القائمة في قطاع غزة اتخاذ تدابير طارئة لضمان إجراء تحقيقات في الشكاوى بصورة تمتثل للقانون الدولي.

ويسعى سكان غزة كذلك للحصول على تعويضات عن حالات القتل والإصابة وتدمير الممتلكات النابعة من انتهاكات محتملة خلال الهجوم العسكري. وحتى الآن قدمت منظمات حقوق الإنسان في غزة إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية إشعارات تكشف عن نيتها تقديم دعاوى مدنية بالنيابة عن الضحايا في 298 حالة من مثل هذه الحالات.

ومن أجل السعي للحصول على تعويضات في جهاز القضاء المدني الإسرائيلي يجب على الضحايا الفلسطينيين ومحاميهم الامتثال لعدد ضخم من المتطلبات الإجرائية ومواجهة معيقات قانونية أصبح من الصعب تخطيها بصورة متزايدة. وتتضمن هذه المعيقات الإجرائية قيود زمنية صارمة ومتطلبات غير عملية تتعلق بالتوكيلات التي يمنحها سكان غزة لمحاميهم الإسرائيليين والأتعاب الباهظة التي تفرضها المحكمة العليا على المدعين.[6]

وإلى جانب المعيقات الإجرائية، يعفي القانون الإسرائيلي الدولة من أي مسؤولية مدنية عن "عمل نفذه الجيش الإسرائيلي في سياق عملية عسكرية".[7] وفي شباط/فبراير 2013 رفضت محكمة جنوب الوسط في بئر السبع 15 قضية مدنية قدمتها منظمات حقوق إنسان في غزة طالبت بتعويضات عن حالات قتل وإصابة وخسارة مادية عانى منها مدنيون فلسطينيون خلال هجمات عسكرية سابقة. واستندت المحكمة إلى إعفاء الدولة من المسؤولية عن الأعمال التي تنفذ خلال العمليات العسكرية وإلى عدم الامتثال للمتطلبات الإجرائية المتصلة بالتوكيلات. وتعتبر هذه

السابقة القضائية نكسة لحقوق الضحايا في الحصول على تعويضات ملائمة وتحقيق العدل بما في ذلك القضايا المتصلة بأزمة تشرين الثاني/نوفمبر.

لا دليل على فتح السلطات القائمة في غزة أي تحقيقات

لا يوجد دليل على أنّ السلطات القائمة في غزة حاولت التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها المجموعات الفلسطينية المسلحة والتي تضرر جراءها مدنيون إسرائيليون وفلسطينيون. وبالرغم من أنّ السلطات القائمة أشارت إلى استعدادها للتحقيق في حالات قتل العملاء، إلا أنه لا تتوفر معلومات عن فتح أي تحقيق. وعلى غرار ذلك، لا تتوفر أية معلومات حول وجود آلية يمكن لضحايا الانتهاكات المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلالها السعي للحصول على تعويضات.

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مصطفى الحلبي، تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

بقايا منزل عائلة الدلو الذي استهدفته ودمرته القوات الجوية الإسرائيلية في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

دعم نفسي اجتماعي للأطفال في أعقاب الهجوم العسكري "عمود السحاب".

ما زالت هنالك حاجة لمزيد من الدعم المتخصص لأولئك المتضررين تضررا شديدا من الأزمة

كان للتعرض لثمانية أيام من الصراع المسلح العنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أثر مدمر على الصحة النفسية الاجتماعية لعشرات الآلاف من الأطفال والمراهقين في قطاع غزة. من أجل بلورة استجابة نفسية اجتماعية أُجري تقييمان سريعان رئيسيان مباشرة بعد اتفاق وقف إطلاق النار في 21 تشرين الثاني/نوفمبر: التقييم السريع المشترك بين الوكالات في الأرض الفلسطينية المحتلة والتقييم النفسي الاجتماعي السريع.

وكشف التقييم النفسي الاجتماعي السريع الذي أجرى مسحا لعينة تضمنت 545 طفلا وطفلة كانوا يعيشون خلال فترة الأعمال العدائية في المناطق الـ35 التي تعرضت لأشد الضربات عن صدمات

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

نفسية واجتماعية حادة في صفوف هؤلاء الأطفال. ووجد أنّ الأطفال الذين أصيبوا أو دمرت منازلهم أو شهدوا حوادث عنيفة (كانفجار القنابل، أو أشخاص قتلى ومصابون أو ممتلكات مدمرة أو متضررة) يعتبرون أولوية للتدخل. وأشار التقييم كذلك أنّ الأزمة أثرت على البنين والبنات بصورة مختلفة، حيث أبدى البنين أعراضا عاطفية أكثر كارتفاع مستوى الخوف، في حين أبدت البنات أعراضا جسمانية كتغير حاد في الشهية أو العصبية. وكان الضرر على الأطفال متفاوت نسبيا حيث تضرر الأطفال المراهقين والأقرب لسن المراهقة أكثر من الأطفال الأصغر سناً.

واستجابة لذلك طورت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركائها، كجزء من استجابة إنسانية أشمل، مشروعا صُمم لتوفير تدخل نفسي اجتماعي سريع لتخفيف آثار الصدمة والآثار النفسية الاجتماعية وتعزيز قدرة 95,000 طفل ومراهق و 25,000 مقدما للرعاية و500 مختصا مهنيا. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) منظمتين محليتين من منظمات المجتمع وهما المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل الأزمات ومركز معا التربوي لزيادة دعمهما النفسي الاجتماعي. إضافة إلى ذلك يتمّ تقديم دعم لوزارة التعليم من أجل توزيع المرشدين النفسيين البالغ عددهم 420 مرشدا على المدارس الحكومية البالغ عددها 397 لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال الأكثر تأثرا خلال الصراع. [8] أتيح تنفيذ هذا المشروع بدعم من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ.

لا تزال هنالك فجوة بحاجة إلى رأبها من خلال تحسين نظام الإحالة وإدارة الحالات الأكثر حدة

ويعتمد المشروع الحالي على عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها منذ انتهاء الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» في كانون الثاني/يناير 2009 لتأسيس نظام استجابة نفسية اجتماعية شامل في غزة للأطفال والمراهقين ولتمكينهم من التعامل مع الضغوط الشديدة وبناء القدرة على التحمل والصمود بصورة أفضل[9]. وبدعم مالي من المكتب الإنساني للمجموعة الأوروبية(إيكو)، ومؤخرا من حكومة اليابان واللجنة الوطنية الفرنسية لمنظمة اليونيسيف يتألف نظام الاستجابة هذا من 21 مركزا للأسرة للأطفال الصغار، و15 مساحة ودودة[10] للمراهقين التي تتراوح أعمارهم بين 12-17 عاما وخمسة فرق دعم نفسي واجتماعي طارئة. يقدم فريق المرشدين ارشادا شخصيا وفي مجموعات صغيرة في أنحاء غزة. وتواصل نشاط هذه الفرق خلال الأيام الثمانية التي شهدت الأعمال العدائية وزاروا ما يزيد عن 100 طفل وعائلة بالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها التنقل خلال القصف.

ويجرى التدخل النفسي الاجتماعي تحت إشراف مجموعة العمل المختصة بالصحة العقلية والنفسية والاجتماعية والتي يرأسها كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتجرى هذه الجهود بالتنسيق والشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وشبكتي حماية الطفل ووزارة الصحة في غزة. وحتى نهاية نيسان/أبريل 2013 وصلت خدمات المشروع لما يزيد عن 60,000 طفل نصفهم من البنات. إضافة إلى ذلك، وصلت خدمات المشروع لما يزيد عن 10,000 مقدم رعاية ثلثهم من الذكور تقريبا بواسطة نشاطات خاصة لتعزيز مهارات أولياء الأمور.

وما تزال هنالك فجوة بحاجة على رأبها من خلال تحسين نظام الإحالة وإدارة الحالات الأكثر حدة. واستنادا إلى التقييم السريع المشار إليه أعلاه فمن المرجح أنّ آلاف الأطفال أصيبوا بالصدمة الحادة غير أنّ قدرة الاستجابة المجتمعية محدودة. إنّ توفير نظام إحالة أفضل للحالات وإدارتها وتدريب المختصين في الصحة العقلية من شأنه أنّ يعيد الصحة النفسية الاجتماعية للأطفال الأكثر تأثرا بهذه الأزمة أو غيرها من الأزمات الإنسانية إلى طبيعتها.

دراسة حالة: إسراء، 9 أعوام

تعيش إسراء التي تبلغ من العمر 9 أعوام في بيت لاهيا شمال غزة. كانت إسرائيل خلال الأزمة في تشرين الثاني/نوفمبر مع جدتها عندما استهدفت صواريخ إسرائيلية منطقة مجاورة لمنزلها. أدت الشظايا التي أصيبت بها جدتها خلال الهجوم إلى فقدانها النظر. وتأثرت إسراء تأثرا نفسيا حادا تبين من خلال سلسلة من الأعراض التي تمثلت في فقدان الشهية والكوابيس وانخفاض التحصيل التعليمي وحضور الحصص والرغبة في البكاء دون أي سبب واضح وتفضيل البقاء وحيدة والابتعاد عن أصدقائها.

تمّ ضمّ إسراء إلى نشاط إرشادي جماعي يديره المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات وهو شريك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وطبق كجزء من عمل فريق طارئ للدعم النفسي. وبالرغم من تحقيق بعض التقدم في جلسات الإرشاد الجماعية لم يطرأ على وضع إسراء النفسي العام أي تحسّن يذكر.

وفي أعقاب ذلك أحيلت إلى الإرشاد الفردي حيث حصلت على دعم نفسي شخصي يستند إلى خطة فردية. ساعدت هذه الخطة الفردية إسراء على مناقشة تجربتها ومخاوفها وأفكارها السلبية وبدء التعامل معها. وزارت المرشدة كذلك مدرسة إسراء للحصول على دعم معلماتها لتحسين حالتها النفسية الاجتماعية من خلال التفهم والتشجيع. وبعد جلسات المتابعة أصبحت إسراء تنام بصورة أفضل ولا تراودها سوى القليل من الكوابيس. وتحسن أداءها في المدرسة وبدأت تدريجيا بالعودة للاهتمام بواجباتها المنزلية. وتحسنت كذلك في البيت علاقتها بإخوتها وأصبحت ودودة وصبورة أكثر وترغب باللعب معهم مجددا. وهي الآن أصبحت أكثر اهتماما بصحبة أصدقائها.

ويحرص المرشدون في جلسات المتابعة على ضمان أن إسراء تحصل على الدعم النفسي الاجتماعي الملائم لتمكينها من أجل تحقيق شفاء تام. ولولا تدخل فريق الدعم النفسي الاجتماعي لكانت إسراء أكثر عرضة لخطر أن تصبح التأثيرات السلبية النابعة من الصدمة التي تعرضت لها أكثر إضرارا بحالتها وأن تجبرها على ترك المدرسة وتهدد فرصها في الحصول على مهنة والخروج من مسار الفقر.

موجة من عنف المستوطنين تعقب مقتل مستوطن

مخاوف إزاء إخفاق جنود الجيش الإسرائيلي في التدخل

اندلعت هذا الشهر موجة من عنف المستوطنين في أعقاب مقتل مستوطن يبلغ من العمر 32 عاماً، في 30 نيسان/أبريل من مستوطنة يتسهار على يد فلسطيني في شمال الضفة الغربية. وإجمالا هذا الشهر، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ما مجموعه 52 حادثا متصلا بالمستوطنين أدت إما إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم. وارتفع المعدل الأسبوعي خلال هذا الشهر بما يزيد عن 20 بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2012 (37 مقابل 30). وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال شهر أيار/مايو خمس حوادث أدت إلى إصابات في صفوف المستوطنين الإسرائيليين أو ألحقت أضرارا بممتلكاتهم.

وأصيب ما مجموعه 48 شخصا من بينهم 13 طفلا في الحوادث المتصلة بالمستوطنين هذا الشهر إما على يد المستوطنين الإسرائيليين (20) أو القوات الإسرائيلية (28) خلال مواجهات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين. وأصيب 20 فلسطينيا آخرين في 30 نيسان/أبريل (غير مشمولة في الفترة التي شملها هذا التقرير) مباشرة بعد مقتل المستوطن. وأصيب 14 مستوطنا إسرائيليا على يد الفلسطينيين خلال هذا الشهر. وأتلف المستوطنون هذا الشهر ما يزيد عن 1,700 شجرة وشتلة معظمها في محافظة نابلس أي 40 بالمائة من مجمل عدد الأشجار التي أتلفت خلال عام 2013 (ما يزيد عن 4,000).

وأثارت منظمات حقوق الإنسان هذا الشهر مخاوف جدية إزاء إخفاق الجنود الإسرائيليين في حماية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال هجمات المستوطنين. بصفتها القوة المحتلة تقع على إسرائيل مسؤولية ضمان الأمن العام والأمن في المناطق التي تقع تحت سلطاتها.[11] بالرغم من ذلك هنالك مؤشرات واضحة على أنّ العديد من الجنود الإسرائيليين المتواجدين في الميدان يعتقدون أنّ دورهم الأساسي يتمثل في توفير الأمن للمستوطنين.[12] وأظهرت الصور التي التقطت في الفترة ما بين آذار/مارس و أيار/مايو 2013 على يد متطوعين من منظمة "بيتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، جنودا إسرائيليين أخفقوا في اتخاذ إجراءات لمنع الهجمات على

ارتفع المعدل الشهري للحوادث المتصلة بالمستوطنين التي تؤدي للإصابة أو أضرار بالممتلكات الفلسطينية خلال هذا الشهر بما يزيد عن 20 بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2012

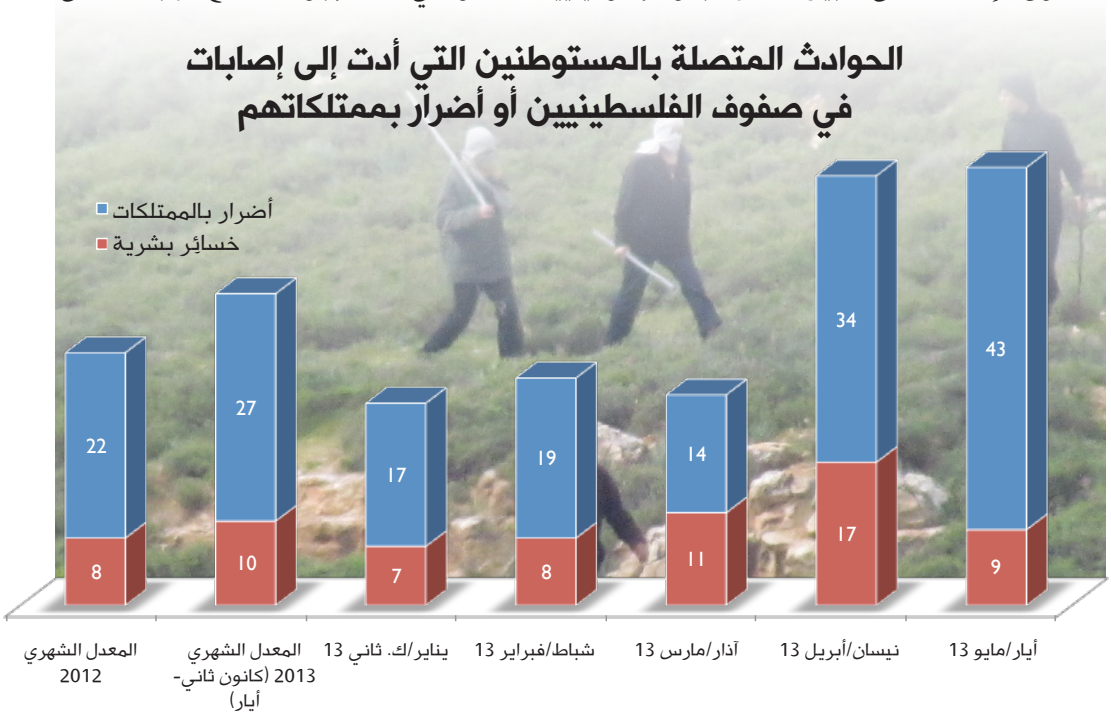

دراسة حالة: المستوطنون يهاجمون حافلتين مدرسيتين بالقرب من مفترق يتسهار

تصوير: خالد العسلي، 30 نيسان/أبريل 2013
حافلتان هاجمهما المستوطنون الإسرائيليون في شمال الضفة الغربية.

في صبيحة يوم 30 نيسان/أبريل هاجم المستوطنون ما يقرب من 100 تلميذة فلسطينية تتراوح أعمارهن بين 13 و15 عاما وست معلمات من مدرسة قبية للبنات في محافظة رام اللّه. وكانت التلميذات ومعلماتهن مسافرات في حافلتين مستأجرتين متجهات لمتنزه وادي البيذان في نابلس في رحلة مدرسة.

وأثناء توجهن إلى المتنزه طعن رجل فلسطيني مستوطنا إسرائيليا يبلغ من العمر 32 عاما وقتله عند حاجز زعترة/تبواح في محافظة سلفيت. وعند وصول الحافلتين إلى الحاجز لم يُسمح لها بالعبور مما حدا السائقين إلى سلوك طريق التفافية. وعند وصول الحافلتين إلى مفترق يتسهار بالقرب من مستوطنة يتسهار واجههم حشد كبير من المستوطنين الإسرائيليين وبرفقتهم ما يقرب من 15 جنديا إسرائيليا. أغلق المستوطنون الطريق وبدأوا برشق الحجارة على الحافلتين. وأغلق مستوطنون آخرون الطريق من الخلف وراء الحافلتين بسياراتهم. وأفاد شهود عيان أن ما يزيد عن 80 مستوطنا كانوا في المكان وحاول بعضهم فتح الأبواب بالقوة ودخول الحافلتين. وأبلغ أنّ الجنود الإسرائيليين أخفقوا في التدخل خلال الهجوم.

وروت إحدى التلميذات البالغة من العمر 14 عاما التجربة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: *"كنت أنتظر هذه الرحلة طوال العام. في الطريق كنا نغني ونضحك. لكن فرحنا تحول إلى رعب. بدأ الجميع بالصراخ والبكاء. كانت الحجارة وشظايا الزجاج تسقط علينا عبر النوافذ. كانت الحافلة محاطة بالمستوطنين الذين كانوا يرشقوننا بالحجارة. طلبت منا المديرة أنّ نستلقي على الأرض وأعتقد لو أننا بقينا في مقاعدنا لكنا قد متنا. لقد شعرنا بالرعب والفزع. أصبت بسبب شظايا الزجاج المتطايرة. إنني لا أستطيع التوقف عن التفكير في هذه الحادثة."* [16]

وبحسب سائق إحدى الحافلتين أصبح واضحا حينها من أجل النجاة بأنفسنا لا بد من اختراق المجموعة. في البداية لم يساعد الجنود في إخلاء المكان بل شارك أحدهم على الأقل في الهجوم يقول أحد سائقي الحافلتين، عثمان العبيسي البالغ من العمر 42 عاما: *"لم أعرف ماذا أفعل, شعرت بالعجز. كانت الفتيات تصرخ والمستوطنون يحيطون بالحافلة ويرشقوننا بالحجارة ثم أشهر أحد الجنود مسدسه وألصق فوهته برأسي وهددني بالقتل إذا تحركت. كما وقف جنود إسرائيليون آخرون خلف المستوطنين يشاهدون. كل ما استطاعوا فعله هو طلبهم من المستوطنين بالتراجع. وفي النهاية فتح الجنود الإسرائيليون الطريق أمامهم وقادونا إلى حوارة ولكن بعد أن أفرغ المستوطنون جل غضبهم علينا."*

واستمر الحادث 15 دقيقة. وفي حوارة بالقرب من مدينة نابلس قدم جنود إسرائيليون آخرون الإسعاف الأولي لتسع فتيات وسائق أصيبوا جميعا جراء شظايا الزجاج أو الحجارة.

واستدعت السلطات الإسرائيلية في بيت إيل بتاريخ 2 أيار/مايو مديرة المدرسة وسائقي الحافلتين للإدلاء بشهاداتهم من خلال التنسيق مع مكتب الارتباط الفلسطيني في رام اللّه. وعندما طُلب منهم أن يصفوا الجناة لم يتمكنوا من ذلك لأن العديد من المهاجمين كانوا يلبسون الأقنعة على وجوههم وكان الموقف تسوده الفوضى. وأخبر قائد في الجيش الإسرائيلي ناظرة المدرسة بأن 4 مشتبهين اعتقلوا، وفي حال لم يتم تزويدهم ببعض الصور عن الهجوم لا ستخدامها كأدلة قبل موعد المحكمة المقبل فسوف يتم إخلاء سبيل المشتبه بهم الأربعة. وقد تم تصوير جزء من الهجوم على يد إحدى الفتيات وتم تسليمه للسلطات في بيت إيل.

وتلقى جميع الطلاب دعما نفسيا اجتماعيا على يد جمعية الشبان المسيحية في الفترة التي اعقبت الهجوم حيث تم إحالة بعض الطلاب من ذوي الحالات الأشد تضررا لتلقي المزيد من الإرشاد المكثف.

الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأظهرت فشلهم في التدخل في وقف مثل هذه الهجمات أو إخفاقهم في اعتقال المستوطنين الذين نفذوا أعمال العنف هذه.[13]

إنّ الإخفاق في منع الهجمات وحماية المدنيين الفلسطينيين في الوقت المناسب هي جزء من مشكلة أكبر تتعلق بالمسائلة عن عنف المستوطنين في الضفة الغربية. وتتمثل المشاكل الأخرى التي حددتها مجموعات حقوق الإنسان في التحقيقات غير الملائمة وعدم توفير الموارد بصورة كافية. وتتضمن بعض الإجراءات في النظام الحالي إلزام الفلسطينيين على تقديم الشكاوى في مخافر الشرطة الواقعة داخل المستوطنات، وهو ما يعيق بصورة فعلية إنفاذ حكم القانون من خلال ثني الفلسطينيين عن تقديم الشكاوى. وعموما، تفيد منظمة "يش دين" لحقوق الإنسان أنّ من بين ما يزيد عن 780 شكوى كانت تتابعها المنظمة وقدمت ضد عنف المستوطنين في الفترة ما بين عام 2005 و2011، أُغلق ما يزيد عن 90 بالمائة من القضايا بدون تقديم لائحة اتهام[14].

وتقوض الهجمات المتصلة بعنف المستوطنين الأمن الجسدي والظروف المعيشية للفلسطينيين. وحاليا يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنّ 110 مجمّعا فلسطينيا يعيش فيها ما مجموعه 315,000 نسمة مُعرّضون لعنف المستوطنين، من بينها 60 مجمّعا (ما يزيد عن 130,000 نسمة) يتعرضون لخطر مرتفع لهذا العنف.[15]

تحويل مسار الجدار في خربة جبارة

تطورات إيجابية إلى جانب صعوبات الوصول المتواصلة

يعيد مسار الجدار الجديد ربط ما يقرب من 2,900 دونم بالإضافة إلى المنطقة المبينة في القرية التي كان يعزلها الجدار في السابق، بباقي الضفة الغربية.

أكملت السلطات الإسرائيلية في 1 أيار/مايو بناء مسار جديد للجدار في محافظة طولكرم وفككت المسار القديم وأزالت حاجزا متصلا به. وبدأ تغيير مسار الجدار في عام 2011 في أعقاب قرار محكمة العدل العليا الصادر في عام 2009 يطلب من الجيش الإسرائيلي تغيير مسار الجدار في المنطقة بسبب الأثر السلبي غير المتناسب على مجمّع خربة جبارة المقدر عددهم 350 شخصا.

ويعيد مسار الجدار الجديد ربط ما يقرب من 2,900 دونم بالإضافة إلى المنطقة المبينة في القرية التي كان يعزلها الجدار في السابق، بباقي الضفة الغربية. منذ عام 2003 عندما بدأ نصب الجدار والحاجز في المنطقة كان يُطلب من سكان خربة جبارة الحصول على تصريح إقامة من الإدارة المدنية الإسرائيلية من البقاء والوصول إلى القرية. وكان يُطلب من غير سكان المنطقة، بما في ذلك الأقارب والأصدقاء والموظفين الفلسطينيين العاملين في الخدمات الاجتماعية والطارئة، والمنظمات الإنسانية، الحصول على تصريح و/أو إجراء تنسيق مسبق مما أسهم في عزل القرية.

إنّ من شأن إزالة الحاجز ونظام التصاريح أن يحسّن الوصول للخدمات الاجتماعية وأماكن كسب العيش في الضفة الغربية. وستتمكن المواصلات العامة من نقل المسافرين من القرية وإليها لتسهيل تنقل ما بين 100-60 طالب من القرية كان يتوجب عليهم في السابق عبور الحاجز مشيا على الأقدام للوصول إلى مدارسهم الواقعة خارج القرية المحاطة من جميع الجهات.[17] وسيتمكن المرضى الآن من الوصول إلى المراكز الصحية في الضفة الغربية والخدمات الطارئة التي يمكنها الآن الوصول بحرية إلى القرية. وأدى ذلك أيضا إلى تسهيل الأوضاع الاجتماعية وخصوصا حالات الزواج بين سكان خربة جبارة والسكان خارجها، إذ أنّ تغيير الإقامة إلى مجمّع في "منطقة تماس" يتطلب الحصول على تصريح إقامة وهو أمر صعب ويستغرق وقتا طويلا ولا يمكن الحصول عليها أحيانا.

وسيحسن تغيير مسار الجدار أيضا الوصول إلى أماكن كسب الرزق. في السابق كان لا يُسمح للتجار أو الأفراد سوى بإدخال أنواع وكميات محدودة من البضائع عبر الحاجز بما في ذلك مواد

البناء التي كان دخولها يتطلب الحصول على تصريح خاص. وعند دخول البضائع كان يطلب إنزال البضائع التجارية عند الحاجز وهو إجراء يؤدي إلى تأخيرات وأضرار محتملة للبضائع. ونتيجة لهذه القيود تضررت صناعة الدواجن التي كانت مزدهرة في خربة جبارة وانخفض عدد الدواجن من 120,000 إلى 20,000 دجاجة. وبحلول عام 2102 انهارت صناعة الدواجن بالكامل. وبعد تحويل مسار الجدار بدأ المزارعون بتأهيل عدد من المزارع.

وبالرغم من هذه التطورات ما زال للمسار الجديد تأثيرات سلبية على خربة جبارة والمجمّعات المجاورة. يترك الجدار ما يقرب من 12,200 دونم من أراضي المنطقة غربي الجدار من بينها 50 دونما زراعية تمتلكها عدة عائلات من خربة جبارة. وسيُطلب من أصحاب هذه الأراضي وعمالهم الحصول على تصاريح من أجل الوصول إلى أراضيهم. إضافة إلى ذلك ما زال مسار الجدار الجديد يؤثر على القرى المجاورة كقرية فرعون والراس وكفر صور التي يمتلك سكانها 4,000 دونم داخل الطوق. وفي حين أنّ المسار الجديد يتضمن بوابتين ما زالت شروط العبور عبر البوابات غير واضحة. وعموما يتمّ تنظيم العبور إلى الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار بواسطة 70 بوابة. ولا تفتح معظم هذه البوابات سوى ستة أسابيع خلال موسم قطف الزيتون وعادة لفترة محدودة خلال اليوم. إضافة إلى ذلك أدى بناء الجدار في طوق خربة جبارة، بما في ذلك المسار القديم والجديد، إلى تجريف ما يقرب من 700 دونم من أراضي خربة جبارة واقتلاع ما يقرب من 1,000 شجرة زيتون.

وعلى غرار جيوب "منطقة التماس" الأخرى سيظل يُطلب من الخدمات الطارئة إجراء تنسيق مسبق للوصول إلى الأراضي الواقعة خلف الجدار وهو متطلب أدى في بعض الأحيان إلى تأخير كبير أو الحرمان من الوصول. في أيار/مايو 2012 على سبيل المثال لحقت أضرار جسيمة بما يقرب من 1,700 دونم من الأراضي، تتضمن 850 شجرة زيتون، في خربة جبارة بعد تأخير وصول فرق الإطفاء الفلسطينية إلى المنطقة.

مشروع جديد يعزز قدرة المجتمعات البدوية في المنطقة (ج) على مواجهة التحديات

منع تهجير سكان القنوب، جنوب الخليل

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها منظمة الأغذية والزراعة

القنوب (180 شخصا) هو مجمّع بدوي ورعوي صغير يقع في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. يقع المجمّع على بعد خمسة كيلومترات تقريبا من سعير في محافظة الخليل ومحاط بأربع مستوطنات وبؤر استيطانية إسرائيلية.[18] يعتمد سكان المجمّع على رعي 2,500 رأس من الخراف والماعز كمصدر دخل رئيسي.

يعتبر مجمّع القنوب مثالا على العديد من المجمّعات الرعوية البدوية في المنطقة (ج): فهي تواجه صعوبات في الوصول إلى الخدمات والبنى التحتية، وتفتقر إلى الطرق المعبدة وهي غير مرتبطة بشبكات الكهرباء أو المياه أو الصرف الصحي. ويعتمد سكانها على مياه الصهاريج للاستخدام المنزلي والاستخدامات الزراعية بأسعار مرتفعة للغاية. وفي هذا السياق، يبلغ استهلاك المياه في هذه المجمعات مستويات منخفضة تصل إلى 20 لتر للفرد يوميا، أي خُمس المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية. ويواجه المجتمع كذلك سلسلة من الضغوط اليومية التي تتضمن عنف المستوطنين والاستيلاء على الأراضي وخطر الهدم، وهي عوامل تجعل المجمّع أكثر عرضة لخطر التهجير.[19]

نظرا للوضع السيئ على وجه الخصوص للمجمّعات البدوية والرعوية كمجمّع القنوب، تُعتبر هذه المجمّعات الواقعة في المنطقة (ج) من أولى أولويات التدخلات الإنسانية المحددة في عملية

خيام وحظائر للماشية في القنوب، بالقرب من سعير في محافظة الخليل في الضفة الغربية.

المناشدة الموحدة للأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2013. وفي هذا السياق، تنفذ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدعم من الحكومة الكندية مشروعا له أهداف رئيسية ثلاثة تتمثل في حماية مصادر كسب العيش للمزارعين ومنع تهجيرهم وتحسين الوصول إلى المياه بأسعار ميسورة التكلفة.

تواجه مجمّعات المنطقة (ج) سلسلة من الضغوط اليومية التي تعرض سكان هذه المجمّعات لخطر التهجير المرتفع.

لا تصل معظم المجمّعات الرعوية – وخصوصا في الأجزاء الغربية والجنوبية للضفة الغربية حيث يقع مجمّع القنوب – سوى القليل من مياه الأمطار، كما أنّ بعضها يقع في مناطق يصعب على صهاريج المياه الوصول إليها. يبلغ سعر مياه الصهاريج ما متوسطه 50 شيكل جديد للمتر المكعب الواحد (بما في ذلك تكاليف النقل) في حين يبلغ سعر المتر المكعب من شبكة مياه بلدة سعير المجاورة 5 شيكل جديد. وفي القنوب يبلغ سعر نقل المياه نصف مجمل سعر المياه و25 بالمائة من سعر العلف الضروري للرعاة.

ومن أجل تحسين وصول القنوب إلى المياه وخفض التكاليف المتصلة بها استثمرت منظمة الأغذية والزراعة في إعادة تأهيل مجمعات المياه المهدمة في المجمّع. المستفيدون من هذا المشروع ذكروا بأنّ تحسنات طرأت على مستويات مختلفة: يقول جميل محمد شلدة "لدي 500 رأس ماعز، وأوفر حاليا 150 شيكل جديد يوميا كنت أصرفها على مياه الصهاريج. كما أننا إذا احتجنا لشراء الماء عندما تكون مستويات مياه الامطار منخفضة، يمكننا الآن شراء كميات أكبر وبذلك نوفر في تكاليف النقل." وتقول إحدى سكان المجمّع (زهور شلدة): "كنت أضطر إلى حمل المياه يوميا إلى الخيمة وفي بعض الأحيان كنت أنقل الماء على ظهر الحمار 6-5 مرات من آبار بعيدة. أصبح الماء الآن أكثر قربا وأسهل منالا."

وفي المجمل تمّ ترميم تسعة آبار مياه في المنطقة للاستخدام العام استفاد منها جميع سكان المجمّع. ويتمّ تنفيذ جهود منظمة الأغذية والزراعة بتعاون وثيق مع وزارة الزراعة الفلسطينية وغيرها من الشركاء المحليين مثل جمعية الشبان المسيحيين. تعطى المجمّعات الرعوية التي تعيش أوضاعاً مشابهة للوضع القنوب – أي تقع في المنطقة (ج) ولا تحصل سوى على مستوى

محدود من المياه بأسعار مرتفعة – أولوية. إنّ سعة التخزين الكبيرة وبالتالي السعر الأرخص للمياه خفض بصورة ملموسة التكاليف التي تدفعها الأسر مقابل المياه وبالتالي زادت من قدرتها على التحمل والصمود في هذه المناطق الضعيفة المعرضة للجفاف. وإجمالا، سيستفيد من نشاطات هذا المشروع ما يقرب من 4,000 أسرة في ستة محافظات مختلفة في أنحاء الضفة الغربية.

A resident of Al Ganoub retrieves water from a newly rehabilitated cistern.

وتفيد منظمة الأغذية والزراعة أنّ كل دولار أمريكي يُستثمر في آبار المجمّع يوفر في تكاليف المياه 77 دولارا أمريكيا، وهو ما يجعل من مشاريع ترميم الآبار التي تنفذها المنظمات الإنسانية من أكثر الاستجابات الإنسانية جدوى. بالرغم من ذلك تعتبر مشاريع المياه الزراعية في سياق عملية المناشدة الموحدة 2013 من أقل المشاريع تمويلا وتتطلب انتباها عاجلا.[20]

الهوامش

1. على سبيل المثال، في أعاقب توسيع منطقة الصيد في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 استثمر الكثير من صيادي الأسماك في معدات باهظة الثمن بما فيها الأضواء التي تجذب الأسماك من مسافة 10 اميال بحرية من أجل زيادة محصول الصيد في منطقة الستة أميال بحرية. إلا أنّ تقليص منطقة الصيد إلى 3 اميال بحرية في آذار/مارس 2013 تركت الصيادين خائفين من أن وضعهم سيزداد سوءا أكثر مما كان عليه قبل توسيع منطقة الصيد.
2. هذه المعلومات كانت متوفرة على موقع منسق أعمال الحكومة الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية في 25 شباط/فبراير 2013، إلا أنها أزيلت بعد ذلك.
3. أدرجت هذه المعلومات في رسالة أرسلت إلى منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "جيشا" في 10 آذار /مارس 2013 .
4. مجموعة الحماية "تحديث تحليلي حول الوصول إلى المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة: رصد الوصول إلى الأراضي في "المنطقة العازلة" في أعقاب اتقاف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2012. أيار/مايو 2013: متوفر على الرابط التالي: http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_Analytical_Update_Access_Land_in_ARA_05.2013_EN2013.pdf.
5. قتل ثلاثة أشخاص في المناطق المقيد الوصول إليها في حوادث متفرقة شهدت تظاهرات أو احتفالات نظمها شبان عقب الاعلان عن وقف إطلاق النار بالقرب من السياج.
6. منذ إصدار قرار محكمة في 2011 يجب دفع أتعاب المحكمة عن كل مدعي في القضية مما زاد المبلغ الواجب دفعه في القضايا التي تتضمن عددا من الضحايا: وعند رفض القضايا يطلب من المدعي دفع تكاليف الدولة القضائية التي تؤخذ من أتعاب المحكمة.
7. أدخلت تعديلات مختلفة وسعت تعريف العملية العسكرية. ومؤخرا في حزيران/يونيو 2012 تم تمرير تعديل جديد (تعديل رقم 8) على قانون الأضرار (مسؤولية الدولة) بأثر رجعي يعود إلى أيلول/سبتمبر 2005، ويمنح المحاكم صلاحية رفض القضايا على هذا الأساس في مراحلها الأولية بدون الاستماع للشهود أو النظر في الأدلة. وأصدرت محكمة جنوب الوسط الإسرائيلية في بئر السبع قرار يقضي بأنّ الإعفاء ينطبق حتى وإن استطاع الضحايا تقديم أدلة على حصول الضرر بسبب انتهاك للقانون الدولي الإنساني.
8. أنظر "ترميم المدارس في غزة في أعقاب الهجوم العسكري "عمود السحاب"،" تقرير مراقب الشؤون الإنسانية آذار/مارس 2013. وتنفذ النشاطات المخططة حاليا منظمتين شريكتين من المجتمع المحلي ووزارة التربية والتعليم. ويدير المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل الأزمات خمسة فرق طارئة للدعم النفسي وغيرهم من المهنيين. ويدير مركز معا التربوي المراكز الأسرية ومساحات المراهقين الآمنة ويقدمان خدمات هادفة بأكثر الاطفال حاجة. وتستثمر الوزارة في بناء قدرة مرشديها للاستجابة للازمة بصورة أفضل حيث تركز على المناهج المستدامة التي يمكن تكرارها وتوظيفها للاستجابة لأحداث مشابهة في المستقبل.
9. يستفيد من خدمات هذه الآليات الثلاث كل عام ما يقرب من 50,000 طفل ومراهق ومقدمي الرعاية لهم.
10. وتمّ تأسيس مراكز الأسرة والمساحات الودودة للمراهقين كموارد مجتمعية للاستعداد في حالات الطوارئ والاستجابة التي تستهدف الأطفال والمراهقين ومقدمي الرعاية. وتساعد العائلات المتضررة بالأزمة على إعادة بناء حياتها وتوفر مكانا للأطفال ومقدمي الرعاية لهم يمكنهم فيه الحصول على مختلف نشاطات الحماية، كالرعاية النفسية الاجتماعية والتوعية

بمخاطر الذخيرة غير المنفجرة وتدريب على الإسعاف الأولي ونشاطات ترفيهية وفرص تعليمية منظمة. وتقع هذه المناطق في المراكز المهمشة/الأكثر عرضة للخطر كمخيمات اللاجئين وبالقرب من المناطق المقيد الوصول إليها.

11. 11 أنظر الفقرة 43 من ملحق قواعد لاهاي الصادر عام 1907 والفقرة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية المدنيين خلال أوقات الحرب.

12. أنظر تقرير منظمة حقوق الإنسانية يش دين،" "شبه قانون: فرض القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية،" 2006 والتقرير الرسمي الذي أصدرتها المحامية تاليا ساسون، ملخص الرأي المتعلق بالبؤر الاستيطانية غير المرخصة، 31 آذار/مارس 2005.

13. منظمة بيتسيلم، "قوات الأمن تخفق في حماية الفلسطينيين من هجمات المستوطنين في حوادث وثقتها بيتسيلم على مدار الأشهر الثلاثة الأخيرة،" 29 أيار/مايو 2013. وأرسلت منظمة بيتسيلم رسائل إلى السلطات الإسرائيلية تدعوا لفتح تحقيقات في نشاطات المستوطنين وسلوك الجنود الإسرائيليين في مثل هذه الحالات.

14. أنظر تقرير فرض القانون على المدنيين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، منظمة "يش دين"، 2005 – 2011، آذار/مارس 2012. http://www.yesh-din.org/infoitem.asp?infocatid=190 . قدمت منظمة يش دين 17 شكوى بالنيابة عن فلسطينيين ضد هجمات المستوطنين خلال شهر أيار/مايو 2013.

15. تم أخذ المعايير التالية بالحسبان عند تقييم شدة ما يتعرض له كلّ مجمّع: أ) وتيرة العنف، ب) درجة خطورة العنف، و ج) عزلة المجتمع. أنظر عدد شهر آب/أغسطس من تقرير مراقب الشؤون الإنسانية للاطلاع على مزيد من تفاصيل التقييم.

16. الشهادات المدرجة هنا وثّقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بتاريخ 30 أيار/مايو 2013

17. يتضمن عدد الطلاب تلاميذ المرحلة الابتدائية وحتى طلاب الجامعات. وأدى فتح مدرسة ابتدائية في المدرسة في عام 2012 إلى تقليص عدد الطلاب الذين يعبرون يوميا إلى ما يقرب من 100 إلى 60 طالبا.

18. بني كيديم، وأسفار (ميتصاد)، وليبي هناحال ومعاليه عاموس.

19. في آذار/مارس وأبريل/نيسان 2013 وزعت السلطات الإسرائيلية أوامر هدم ضد جميع مباني القرية بما فيها المنازل والخيام وحظائر الماشية وآبار المياه وغيرها. وحاليا يتمّ النظر في هذه القضية في المحاكم الإسرائيلية. ويفيد سكان القرية أيضا عن تعرضهم لحوادث عنف من المستوطنين الذين يعيشون في المستوطنات المجاورة. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس 2013، احتجز عشرة مستوطنين، بعضهم مسلح، رعاة من القنوب تحت تهديد السلاح بينما هاجم كلب المستوطنين ماشية الرعاة وقتل رأسين منها. وفي حادث آخر أتلفت 30 شجرة زيتون تعود للقرية بالكامل على يد مستوطنين من مستوطنة أسفار (ميتصاد). ويفيد السكان أنّ أكثر الآثار التي تخلفها هذه الحوادث يتأثر بها الأطفال ويذكرون أنّ الكثير من الصغار في القرية لا يستطيعون النوم ويعانون من حالة خوف مستمرة بسبب الهجمات. يدرس أطفال القنوب في مدرسة سعير (5 كيلومتر تقريبا) ويدفع سكان القرية 70 شيكل جديد يوميا لتغطية تكاليف نقلهم.

20. مشروع OPT-13/A/52233/123 الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة يركز على 80 مبنى لجمع المياه ومشروع OPT-13/A/52205 الذي قدمه مركز التعاون السويدي ويركز على 50 مبنى لجمع المياه.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_06_25_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.